

ملامح الأمن الاقتصادي التركي المستدام في بيئة ارتدادية من منظور أمن - اقتصادي

Features of sustainable Turkish economic security in a backlash environment - from a security-economic perspective

صادقي نعيمة⁽¹⁾، بن صغير عبد العظيم⁽²⁾

(1) جامعة محمد خيضر - بسكرة / الجزائر، chetriad40@gmail.com

(2) جامعة أحمد بوقرة - بومرداس / الجزائر، benseghierabdou@gmail.com

تاريخ القبول : 2020/01/20 تاريخ

تاريخ الإرسال : 2020/01/10

النشر : 2020/05/30

الملخص:

يطرح المحللون الاقتصاديون اليوم إشكالية توفر عناصر و ملامح الأمن الاقتصادي المستدام في بعض التجارب التنموية وغيابه في تجارب أخرى ، في هذا السياق تعتبر تركيا نموذج تنموي منفرد بخصوصية أمنو-جغرافية سوسيو-اقتصادية ، استطاعت أن تصبح أكبر و أول اقتصاد في الشرق الأوسط في فترة وجيزة بفضل طفرات نوعية في معدلات الاقتصاد ، إنعكست على بلوغ مستويات مستقرة في مؤشرات الأمن الاقتصادي المستدام ، و الذي مرده حسب المتتبعين لعامل سياستها الاقتصادية الذكية التي مكنتها من تشبيك علاقات تعاونية و شراكات مع عدة دوائر إقليمية ، من هنا تأتي أهمية الموضوع خصوصا و انه أثار العديد من الإشكاليات حول عوامل و شروط نجاح التجربة التركية في تحقيق الأمن الاقتصادي المستدام رغم تواجدها في بيئة إرتدادية ، لذلك سنحاول تقييم المقاربة الاقتصادية التي تبنتها تركيا لإرساء أمنها الاقتصادي و ذلك من خلال رصد الاستراتيجيات التي سارت عليها لتأسيس قاعدة تنموية و اقتصادية قوية .

الكلمات المفتاحية: الأمن الاقتصادي المستدام، الأمن اللبرالي ، العمق الاستراتيجي، الاقتصاد

التركي.

Abstract :

The Economic analysts propose nowadays the problem of the conditions of the sustainable economic security elements in some development experiences. In this context Turkey is a specific development model in geopolitical and socioeconomic

dimensions. It has been able to become the first economy in a middle East in a short periode thanks to quality mutations in the economic indicators and located , reflected on the achievements of economic security that the researchers think that all these thanks to intelligence economic policy witch facilitate network relations like cooperation and partnership with several regional , the importance of the subject especially that it raised many problems on the factors and conditions of the success or Turkish experience to achieving economic security, the researcher will try in this part of the evaluation of the economic approach adopted by Turkey to establish it's economic security by monitoring and evaluation the strategies that went To establish a strong economic and development base.

Keywords : Sustainable Economic Security, Liberal security, Strategic depth , Turkish economy

مقدمة:

انطلقت تركيا لتوجيه إمكاناتها و مواردها نحو تحقيق أمنها الاقتصادي المستدام القائم على التحكم في المعادلات الاقتصادية داخليا و ذلك بالاعتماد على فلسفة فكر محلي ، و تطبيق مخططات مدروسة بعلمية ، فإستراتيجيتها التنموية لتحقيق الأمن الاقتصادي لم تأت بمحض الصدفة بل جاءت عن طريق تراكمات تاريخية مرتبطة بالجغرافيا السياسية و الانتروبولوجيا السياسية لتركيا ، و كذلك تركيبها السوسيولوجية، تعددها العرقي، طبيعة النخب الحاكمة و توجهاتها . ثم التحكم في المعادلات الاقتصادية إقليميا :عن طريق تشبيك علاقات اقتصادية إقليمية محورها الأمن الاقتصادي الإقليمي و القائمة على مبدأ الكسب المتبادل و التعاون الإقليمي "و أن الكل رابح و لا يوجد خاسر".

حيث قال داوود اوغلو: "ستكون التزامات تركيا من التشيلي إلى اندونيسيا ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى، ومن الاتحاد الأوروبي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي جزءا من مقاربة شاملة للسياسة الخارجية و ستجعل المبادرات تركيا فاعلا عالميا".

لذلك تعكف الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح تركيا في تحقيق أمنها الاقتصادي المستدام في بيئتها الداخلية والإقليمية الارتدادية

؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية نعرضها في الآتي:

-ماهي الأسس التي ارتكزت عليها تركيا لإنجاح أمنها الاقتصادي؟

-ماهي العوامل التي ساعدت تركيا على تحقيق أمنها الاقتصادي ؟

-فيما تتمثل مؤشرات الأمن الاقتصادي التركي؟

-ماهي الاستراتيجيات التي اعتمدتها تركيا لتحقيق أمنها الاقتصادي؟

و للإجابة عن هذه التساؤلات نطرح الفرضية المحورية التالية:

نجاح تركيا في تحقيق أمنها الاقتصادي مرتبط بظروفها و خصوصيتها و تركيبها الاقتصادية الجديدة.

تم تقسيم الدراسة وفق المحاور التالية :

المحور الأول: الأطر الإيستمولوجية للدراسة

المحور الثاني: مقومات الأمن الاقتصادي التركي المستدام ... دراسة في الأبعاد و السياقات

المحور الثاني: دراسة في واقع الأمن الاقتصادي التركي المستدام -مقاربة تقييمية-

أولاً: الأطر الإيستمولوجية للدراسة

من الإفرازات السلبية للعولمة تهديد القيم المكتسبة للأمن الاقتصادي للدول ، نظراً للنشاط الشبكي لفواعل ما تحت و ما فوق الدولة و تزايد حجم التفاعلات الإقليمية و حركات التكامل و الاتصالات عبر الوطنية، جعل الدول تعيد النظر في خارطة أمنها الاقتصادي، حيث أولت أدبيات دراسة الظاهرة الأمنية اهتماماً كبيراً بالشق الاقتصادي خاصة أمام بروز العامل الاقتصادي و تراجع أداء وفعالية العامل العسكري في تفسير التفاعلات و الحركات الدولية في ظل العولمة

يعتبر الاقتصاد هو المحرك الفعلي لتغير مراكز القوى على مستوى هرمية توزيع القوة في النسق الدولي، و هو مركز لتدوير الزوايا على المستوى الداخلي للدفع نحو بلوغ مزيد من الاستقرار و الأمن للدولة و للأفراد ، و بالتالي زيادة حيالة الدولة لعناصر القوة من أجل تحقيق الأمن الاقتصادي المستدام. كما أن أي سياسة أمنية تضعها الدولة أصبحت تأخذ بأولوية مفهوم الأمن في شقه الاقتصادي و التنموي المستدام ، و بالتالي فإن سياستها الاقتصادية ترمي لإرساء الأمن بكل أبعاده، فالأمن و الاقتصاد مفهومين متلازمين متكاملين. و بدونهما تفقد الدولة كيانها و وجودها و هويتها، و بتوفرهما تحقق الدولة استقرارها و تزيد قوتها على الصعيد الداخلي - الإقليمي - الدولي.

1- مفهوم الأمن الاقتصادي المستدام: Sustainable Economic Security

يتضمن المفهوم ثلاث متغيرات : الأمن ، الإقتصاد ، الإستدامة . غير أن مفهوم الأمن اشمل من الإقتصاد ، و الإستدامة مربوطة بتحقيق الأمن و الحفاظ على موارد البيئة و مناخها للأجيال اللاحقة . فالإقتصاد هو أحد أدوات تحقيق الأمن، خاصة و أن الدراسات الأمنية تقر باتساع مفهوم الأمن ليتجاوز الأبعاد العسكرية التقليدية، حيث أصبحنا نتحدث عن الأمن اللبرالي، الأمن الموسع، الأمن التعددي، الأمن الشامل، الأمن الإنساني، كل هذه المفاهيم تتداخل مع بعضها البعض لذلك نحتاج لضبط تصور حول مفهوم الأمن الاقتصادي لإزالة ضبابية الفهم للمصطلح، ثم وضع المفهوم تحت مجهر أو منظار النظريات المختلفة و كيف فسر كل منظور مفهوم الأمن الاقتصادي من زاويته و افتراضاته.

الأمن الاقتصادي حسب تعريف CICR المجلس العالمي للهلل الأحمر: هو وضعية فرد أو إنسان أو جماعات، و ما يتضمنه من شروط الاستدامة لاحتياجاتها الضرورية منها الاحتياجات الفسيولوجية الجسمانية في محيطها مراعاة للمعايير الثقافية . التغذية، الملجأ، اللباس، النظافة هي احتياجات ضرورية، تكاليف العلاج و الصحة، الضرائب، التعليم كذلك".(cicir, 2013).

تعريف منظمة الأمم المتحدة "هو أن يملك الفرد الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياةً مستقرة أو مشبعة من خلال امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع الحاجات الأساسية و هي الغذاء و المأوى اللائق و الرعاية الصحية الأساسية و التعليم" (الزازية، د.س.ن)

المفهوم يصطبغ بصبغة إيديولوجية، حيث ركز على عنصر المال، و بدونه لا يمكن للفرد العيش و لا تحقيق أمنه الصحي و لا أمنه الوظيفي و لا أمنه التعليمي و لا مأواه.

التنمية المستدامة: كثر تداول مصطلح "التنمية المستدامة" في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في أدبيات المؤسسات الدولية كالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و تقاريره السنوية، كذلك في الخطابات الاقتصادية و السياسية للقادة السياسيين. و أصبحت مقارنة لتفسير اتجاه القادة السياسيين و صناع القرار نحو الاهتمام بمسألة الأمن الفردي أو الأمن الإنساني لشعوبها ، عن طريق بناء دولة الفعل الديمقراطي التشاركي Participatory democratic action .

كمقاربة تاريخية للمفهوم فقد ارتبط بالسرعة الدولية لحقوق الإنسان أي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، و قد تحولت إستعمالية المصطلح من التنمية المستدامة إلى التنمية البشرية المستدامة الإنسانية.

عرف تقرير Bruntland المعنون بـ مستقبلنا المشترك Our Common Future التنمية المستدامة: "هي التنمية المستدامة التي تستجيب لمتطلبات الحاضر دون الإضرار بإمكانية الأجيال القادمة من إشباع حاجياتهم"

(Gorinne Gendron, 2000) . يتضمن المفهوم الاستخدام العقلاني و الرشيد للموارد الطبيعية و ضرورة الحفاظ عليها من أجل ديمومتها و استمراريتها ، و ذلك بضمان حماية البيئة ضد التلوث و تجديد الطاقات و الحفاظ على الغلاف الأيكولوجي للكوكب الأزرق.

النمو المستدام/ كتقاطع المنطق الأيكولوجي و الاقتصادي و الاجتماعي: أوضح "جاكوبس Jacobs و سادلر Sadler " يأخذ النمو المستدام بالأقطاب الثلاث: المستوى الأيكولوجي- الاقتصادي- الاجتماعي (Gorinne Gendron, 2000)

كمفهوم إجرائي: ترى الباحثة أن الأمن الاقتصادي المستدام يتضمن تحقيق:
أ. التنمية الإنسانية الشاملة أولاً: بما تتضمنه من إشباع احتياجات الفرد النفسية و أمنه الإنساني القائم على صون كرامته و حرته و حقوقه كقيم أسى تراعيها الدولة و تطبقها على أرض الواقع، أمنه الوظيفي، أمنه من الأخطار البيئية، الأمن أمام كل أشكال و أنواع التهديدات.

الاحتياجات المادية المرتبطة بشروط العيش الكريم: البيئة النظيفة، السكن، المأكل ... بالنسبة لاحتياجات الفرد النفسية و المادية، ترى الباحثة أن هناك مفارقة كبيرة بين الدول المتخلفة و الدول المتطورة: في الدول المتطورة التي وصلت مرحلة الاستهلاك الوفير حسب مراحل التطور الاقتصادي عند

روستو: أصبحت تعيش شعوبها الرفاه (welfare) و حققت البعد النفسي و المادي معاً بينما في الدول المتخلفة التي لازالت في مرحلة المجتمع التقليدي و التي تركز على أولوية الأمن العسكري وتعتمد على مورد اقتصادي واحد للتصدير، مازالت لم تشبع حتى الاحتياجات المادية لشعوبها ما بالك بالاحتياجات النفسية و الرفاه.

ب. التنمية الاقتصادية المستدامة: و ذلك عن طريق تجديد مصادر الثروة، خلق الثروة، الإنتاج، تهيئة المرفق العام، و الحفاظ على مقدرات الشعوب مراعاةً للأجيال القادمة.

ج. تنمية المورد البشري: عن طريق الابتكار، التعليم، الاستثمار في عقول البشر.

د. الأمن الإنساني: صون كرامة الفرد و احترام الجوانب النفسية له.

2- المقاربات النظرية المفسرة للأمن الاقتصادي المستدام :

أ. مقارنة أمريتا سان للتنمية المستدامة/ الأمن الإنساني

يرتبط مفهوم التنمية المستدامة حسب تقرير التنمية البشرية 1994 بمفهوم الأمن الإنساني، حيث أن جوهر الأمن في أي دولة أو مجتمع هو الإنسان، فهو حماية جوهر و صميم الحياة الإنسانية من التهديدات و منعها من الانتشار و الوصول إلى مستوى حرج (الانمائي، 1994)

و قد حدد أمريتا سان Sen Amartya في دراسة المعنونة بلماذا الأمن الإنساني why human security إرتباطة العلاقة بين مفهومي التنمية المستدامة و "الأمن الإنساني". (Amartya, 2000)

- كلاهما يتمحور حول الإنسان و لأجله.

- كلاهما متعدد القطاعات و الجوانب .

ب. مقارنة اللبراليين :

يفترض اللبراليون أنه كلما زادت معدلات التنمية الاقتصادية ازداد الأمن و كلما ازدادت إنتاجية الفرد و المجتمع تتحسن مستويات الدخل الفردي و الوطني و بالتالي يتحقق الأمن الاقتصادي.

تفسر اللبرالية مفهوم الأمن الاقتصادي بناءً على دور الفواعل المجتمعية (مورافيسك، 2005) ما تحت الدولة، كدور القطاع الخاص، و الفرد في دفع المعادلة الاقتصادية نحو تحقيق الأمن، كذلك ما فوق الدولة حيث تؤثر التفاعلات عبر الوطنية كالشركات متعددة الجنسية، المنظمات الدولية على اقتصاد الدولة فالخصخصة و الاستثمارات عوامل مساعدة لتحقيق الأمن الاقتصادي للدولة وفق الطرح اللبرالي.

ضمن الطروحات اللبرالية يرى شارل ديفيد فيليب Charles David Philippe وعفاف بن سايج Afef Benessaieh في دراسة بعنوان "السلام عن طريق التكامل « La paix par l'intégration » أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل مصدر للسلام يصبح الاعتماد المتبادل مرادف للسلام لأنه إستراتيجية لتجاوز النزاع وتهيئة الظروف للتعاون بين الدول. يخلق مصالح متبادلة متشابكة من شأنها حل الإختلالات الأمنية، و

ملاحح الأمن الاقتصادي التركي المستدام في بيئة ارتدادية من منظور أمن - إقتصادي
يصبح للجوء أو العودة للإستراتيجية العسكرية مكلف، فهو يقدم حل للمشكلات العسكرية للأمن و يؤدي
إلى إرساء الاستقرار.

"الاعتماد المتبادل من أبسط خصائصه العلانقية في البيئة الدّولية و يعبر عن مرحلة حساسة
اقتصادية متبادلة حتى و إن كانت بين أطراف غير متماثلة، بعض المفكرين استعملوا المفهوم لتوصيف
ظهور شبكات اجتماعية عابرة للدول" (مورافيسك، 2005)

و في سياق الترابط و الاعتماد المتبادل المتنامي لم تعد المسائل الأمنية من صميم الدولة وحدها لان
التحديات أصبحت ذات طبيعة غير دولاتية و هذا يدل على أن مفهوم الأمن في حد ذاته توسع ليشمل
مشاكل الأمن الجديدة العابرة للدول و الذي يربط الأمن الوطني بسياقه الدّولي (مورافيسك، 2005)
كما تلعب المؤسسات الدولية دوراً محورياً وفق النيوليبرالية المؤسسية في إرساء الشفافية و التعاون
بين الدول: "تعترف بأن الدول فواعل أساسية في النظام الدّولي الفوضوي و لكن يمكن التعاون بواسطة
المؤسسات الدولية" (مورافيسك، 2005)

المبدأ الأساسي للمقاربة اللبرالية هو الحرية الفردية، و حسب روبرت كيوهين Robert Cohane :
المقاربة اللبرالية تتأسس من الواقع المجتمعي ابتداءً من الفرد الذي يضيف إنجازات اجتماعية.

ج-التفسير البنائي و النقدي للأمن الاقتصادي:

تفترض البنائية في تفسيرها للأمن الاقتصادي :

- تركز على الطبيعة الاجتماعية للفاعلين و هوياتهم ومصالحهم.
- تجسد كيف يبني الأفراد عالمهم بتصوراتهم (John Baylis، 2005)
- فالتحليل البنائي ينصب على متغير الهوية إلى جانب المصلحة للفاعل، و كيفية نشوء الأفكار و
الهويات و الكيفيات التي تتفاعل بها مع بعضها البعض لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف
المواقف.

كما تركز على دور الخطاب في تشكيل تصورات الجماعات (دور اللغة)
أما النقدية فإنها تركز على مفهوم موسع للأمن الاقتصادي وتتجاوز الأبعاد الإستراتيجية و
العسكرية، و هذا المفهوم يقوم على أبعاد الأمن الإنساني و مقتضياته.
و الأمن النقدي يركز على معنى الانعتاق و الذي يعني تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها
للمضي قدماً في اتجاه تجسيد خياراتها، و من بين هذه القيود: الحرب، الفقر، الاضطهاد، نقص التعليم..."
(يامامورا و زقاع، 2005)

ثانيا: مقومات الأمن الاقتصادي التركي ... دراسة في الأبعاد و السياقات

إن تركيا جربت في القرن العشرين الماضي نظريات الشرق والغرب الرأسمالية والاشتراكية، كما رأت أن تطورها يقوم على تطبيق النموذج الأوربي كما هو، لكنها فشلت في التطور ولم تراوح مكانها. لذلك قامت في ظل حزب العدالة والتنمية بوضع نموذج محلي يقوم على تجديد الماضي و سعى هذا بالتصالح مع الذات والهوية و الوعي التاريخي، و أن التطور لا يمكن أن يحدث عن طريق القطيعة مع الماضي و تم توصيفه بالعثمانية الجديدة .

1- مدخل للاقتصاد التركي:

- سنوات الثمانينات 1980 شهد الاقتصاد التركي سياسات انفتاح على الليبرالية، لكنه عرف مرحلة التسعينات ركوداً كبيراً بسبب ارتفاع التضخم مما جعل تركيا تحت رحمة الدين المحلي والأجنبي، الفساد، ضعف القطاع المصرفي، حدوث أزمات حادة، "حيث أرجعها المحللون الاقتصاديون إلى عدم تطبيق تركيا لإصلاحات قانونية و مؤسسية كانت ضرورية بعد تحرير الاقتصاد في أوائل عام 1980" (ابراهيم، 2016) تدخل صندوق النقد الدولي ووضع برنامجاً للاستقرار 1998، اشترط فيه على تركيا مزيداً من تحرير الاقتصاد ، وفق :

- سياسة نقدية صارمة.

- ربط العملة التركية الليرة بالدولار.

أدت هذه الشروط في المراحل الأولى إلى انخفاض معدل التضخم و انخفضت أسعار الفائدة إلا أن الاقتصاد التركي شهد أزمة سيولة و انخفاض الناتج المحلي للفرد إلى 6,5% عام 2001، و ارتفع الدين العام إلى 74% من حجم الناتج المحلي ، كما ارتفع معدل البطالة إلى 10,5% عام 2001.

الملاحظ أن فترة ما قبل أردوغان تميزت بالعديد من الاختلالات الاقتصادية و الأزمات المالية حتى أصبح الأمن الاقتصادي التركي على المحك بسبب تأخر إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية .

شرعت حكومة أردوغان بعد سنة 2002 بتطبيق فوري لإصلاحات شاملة لإنقاذ الاقتصاد التركي من الانهيار من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات في مقدمتها إلغاء شروط صندوق النقد الدولي، وسعت لتطبيق مشروع نهضوي نابع من القيم المحلية دون أن يلغي مقتضيات الرسمة (العالمية).

و هو ما يسميه بعض المتابعين للشأن التركي بالتلاقح الحضاري أي قيم الاقتصاد العالمي مع القيم المحلية التركية، تمثلت الإصلاحات الفورية في: الحد من القيود الحكومية على التجارة و الاستثمار (في الواقع ظلت الحكومة التركية حاضرة في المعاملات الاقتصادية) - خصخصة الصناعات التي هي ملك للقطاع العام - توسيع دور القطاع الخاص ، و هو ما يسعى بمثلث الحكم الراشد.

2- مرتكزات الأمن الاقتصادي التركي:

ارتكز الأمن الاقتصادي التركي على مجموعة من الأسس و المبادئ:

أ. التحكم في المعادلة الاقتصادية داخلياً: وذلك عن طريق:

الدور المحوري للفرد التركي في مشروعها النهضوي : نجحت القيادة السياسية التركية في التثقيف السياسي و توجيه جهود و فكر الفرد نحو التنمية الشاملة و ذلك بتحقيق الثقة بين المواطن و الدولة. حيث قامت تركيا بـ:

*التركيز على البحث العلمي: "يرى حزب العدالة و التنمية أن للعلم و التكنولوجيا أهمية إستراتيجية في التنمية الاقتصادية و الرفاهية الاجتماعية حيث جعل لبحث العلمي رافعة الاقتصاد و الصناعة" (زاهد، 2013)

*السياسة التعليمية النهضوية: كأساس للتقدم الاقتصادي، حيث قامت تركيا برفع جودة التعليم في المدارس الحكومية، فالسياسة التعليمية استثمار للثروة البشرية و المجتمع المتعلم هو الذي يعمل بوعي لانجاز مشروع دولته.

*دور الخطاب السياسي: فاللغة التي يتبناها أردوغان في خطابه تجاه الفرد نجحت في لفّ هذا الأخير حول السلطة، حيث خاطب طيب رجب أردوغان شبيبة حزب التنمية قائلا: "الهدف هو عام 2071، هدفنا نحن عام 2023 و لكن أنتم ستقومون بتأسيس مستقبل تركيا عام 2071" (زاهد، 2013) سنة 2023 هي الذكرى المئوية لقيام جمهورية تركيا الحديثة عام 1923 أما سنة 2071 هو الذكرى الألف لفتح الأتراك الأناضول بعد معركة ملاذكرد.

*مبدأ زيادة الصادرات و تقليل الواردات: يؤدي ذلك إلى انخفاض العجز التجاري، أي الاعتماد على الإنتاج المحلي و السوق المحلية.

اعتمدت على قاعدة "النهوض علم قبل أن يكون عملاً" و نظرية "قبل أن يكون تطبيقاً"، حيث استندت تركيا في تجربتها النهضوية على دراسات و تجارب نهضوية ناجحة لدول أخرى (زاهد، 2013)

ب. التحكم في المعادلة الاقتصادية إقليمياً: عن طريق:

*تشبيك علاقات اقتصادية محورها الأمن الاقتصادي الإقليمي و القائمة على مبدأ الكسب المتبادل و التعاون الإقليمي" و أن الكل رابح و لا يوجد خاسر".

*المرونة: تنتهج تركيا مبدأ المرونة مع دول الجوار الإقليمي في سياستها الاقتصادية القائمة على تكثيف الصادرات أو كثافة الصادرات ففي حالة وجود أزمة مع دولة معينة تقوم تركيا بالبحث عن مناطق أخرى و ذلك بتكثيف صادراتها نحوها.

*مبدأ المنطقة الاقتصادية المشتركة الواحدة: حيث خفّضت تركيا الضرائب على الشركات، وشجعت دول مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار في مجال البنوك - الطاقة - المقاولات - السياحة - الصحة - البناء.

*مبدأ الانفتاح: توجهات السياسة الاقتصادية التركية متعددة المستويات و تشمل عدّة دوائر إقليمية و ذلك بفضل انفتاحها على اقتصاديات الدول الأخرى.

ج. التأثير في التفاعلات الاقتصادية الدولية: تنشط تركيا في عديد المنظمات الدولية الاقتصادية، كما تمتلك العديد من البدائل الإستراتيجية المتاحة بفضل موقعها في قلب التوازنات الاقتصادية العالمية: أوراسيا شرقاً، أوربا غرباً، الشرق الأوسط جنوباً.

2-العوامل المساعدة على تحقيق الأمن الاقتصادي التركي :

هناك مجموعة من الاعتبارات التي كان لها بالغ الأثر على تحقيق تركيا للأمن الاقتصادي و قد وُفّرت هذه العوامل البيئية المساعدة قوة للدفع بالأمن الاقتصادي التركي نحو الأمام.

أ. المحددات الداخلية:

1) المحدد التاريخي: ورثت تركيا رصيذاً تاريخياً معتبراً من حيث المعاملات الاقتصادية حيث تحكمت تركيا أثناء الحقبة العثمانية في حركية التجارة و الصناعات اليدوية و عرفت نشاطاً كبيراً على مستوى التبادل الاقتصادي

فالمشروع النهضوي التركي لتغيير نمط الحكم و قيمه وفق معايير الرّشادة و التنمية المستدامة هو مشروع حضاري موجود ضمن الدساتير التركية السابقة (الدستور العثماني 1876 الذي تضمنته 24 مادة الدستور الأتاتوركي 1921-1924-1982) .(بهنان، د.س.ن) لكنه تأخر بسبب عدم تطبيقه من القيادات السياسية التي توالى على حكم تركيا.

2) المحدد الجغرافي: تحتل تركيا موقعا جيوبوليتيكيا متميزا فأينما وليت وجهك في تركيا تجد البحر، و هو ما انعكس على طبيعة الفرد التركي أي الانفتاح على جميع الدوائر الإقليمية، كما أن وقوعها بين اكبر موردي و مستهلكي الطاقة في العالم جعلها تصبح مركزا إقليميا للطاقة . انعكس كذلك الموقع الجيو-استراتيجي لتركيا على التوجه الاقتصادي للدولة لتحقيق أمنها و استقرارها حيث أن نظرية العمق الاستراتيجي التي هندسها داوود أوغلو تجعل من تركيا قطبا اقتصادياً بامتياز تنخرط بمرونة في التفاعلات الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط، الشرق الأدنى، آسيا الوسطى، منطقة القوقاز، البلقان.

3) المحدد السياسي: التحول الذي طرأ على رأس السلطة، بوصول حزب العدالة و التنمية للسلطة 2002 القائم على المذهب المحافظ الحديث أو الديمقراطية المحافظة كجزء لا يتجزأ من الليبرالية كما تمكنت القيادة السياسية الجديدة من الانفتاح على التيارات المكونة للمجتمع باعتباره مجتمعا متعدد القوميات، و توسيع نطاق الحريات (الليبرالية الفردية).

4) المحدد الاقتصادي: و في مقدمتها توفر تركيا على إمكانات و موارد اقتصادية كامنة.

- الدور المحوري للقطاع الخاص في المعادلة الاقتصادية و الدولة تقوم فقط بالرقابة - التنظيم - التشجيع. مثال: قطاع الصحة: النشاط الواسع للقطاع الخاص، حيث تقوم الدولة بالتفاوض مع القطاع

الخاص من أجل تحسين مستوى الرعاية الصحية لكل مواطن تركي مثلاً العمليات الجراحية ذات الأسعار المرتفعة يجب أن تكون معقولة للمواطن حتى أسعار الأدوية تكون في متناول المواطن التركي البسيط.

- تقليل الإجراءات البيروقراطية للاستثمار: "تركيا توفر بيئة استثمارية واسعة في مجالات الطاقة، البناء، السياحة، و ترتبط شركاتها بعلاقات شراكة عالمية تبرز كفاءتها و إمكانياتها في رفع قيمة جودة البضائع. (الزين، 2008)

فالبيئة التركية بيئة جذب للمستثمر و مشجعة للمشاريع الفردية، كما تسمح لمشاريع طلبة الجامعة برؤية النور و تدفعها نحو التطوير و الإنتاج.

ب. المحددات الخارجية:

1) العامل الأول إقليمي: النمو المطرد للاقتصاد التركي وسط تراجع اقتصاديات دول الربيع العربي و ركود السوق الأوروبية.

2) العامل الثاني: مرتبط بالتغير في التركيبة الاقتصادية التركية حيث كانت تركيا مصدراً للمواد الخام و الآن أصبحت تنتج و تصدر منتجات صناعية متنوعة: السفن، السيارات، النسيج، ...

3) العامل الثالث: الدور التركي المحوري في سلم استراتيجيات الدول الكبرى: روسيا، الولايات المتحدة، و كذلك عضويتها في العديد من المنظمات الإقليمية و الدولية كمجموعة ال20

ثالثاً: دراسة و اقع الأمن الاقتصادي التركي المستدام - مقارنة تقييمية -

نظراً للتغير في البنية الاقتصادية التركية، وضعت تركيا استراتيجيات جديدة على صعيد الأمن الاقتصادي من أجل أن تصبح فاعلاً مؤثراً في المعادلات الاقتصادية الإقليمية و الدولية و تحمي اقتصادها من الصدمات و الارتدادات التي تضرب الاقتصاد العالمي، خاصة و أن جميع الدول تتقاسم نفس المشاكل الاقتصادية في ظل العولمة (عولمة المخاطر) بحكم سرعة انتشار الأزمات الاقتصادية و كثافة الاعتماد المتبادل فيما بينها، و حركية تنقل رأس المال، البشر، السلع و الخدمات وراء الحدود، و هو ما أدى إلى الانجرافية و الانكشافية sensibility, vulnerability في الاقتصاديات الوطنية. (الزازية، د.س.ن)

1- استراتيجيات تركيا لتحقيق الأمن الاقتصادي:

اعتمدت تركيا لإنجاز أمنها الاقتصادي على جملة مشاريع و استراتيجيات على المستوى الوطني الإقليمي الدولي قوامها استغلال العمق الاستراتيجي لتركيا حيث عملت على التوسع الاقتصادي في المناطق الجغرافية ذات العلاقة بأمنها الاقتصادي وفق المستويات التالية:

أ. المستوى الوطني (أوغلو، 2011):

1) إستراتيجية رفع القدرات الإنتاجية نحو التصدير: رفع الإنتاج -التوظيف- التصدير هي أسس السياسات الاقتصادية الناجحة، لذلك عملت تركيا على توفير مناخ خصب للإنتاج و الاستثمار و توسيع

دور المستثمر و القطاع الخاص كفواعل مشاركة في القوة المحركة للإنتاج و توسيع مجالات التعاون و الشراكة بين القطاع الصناعي و الجامعات (التكنولوجيا، مراكز الأبحاث) (زاهد، 2013)

(2) إستراتيجية الاعتماد على الإمكانيات المحلية: يشير الباحثون في الشؤون الاقتصادية التركية من بين عوامل انتعاش الوضع الاقتصادي التركي هو اعتماد الدولة على خطط حكومية قائمة على إستراتيجية الاعتماد على السوق المحلية، حيث قللت الدولة من الاستيراد من الخارج و شجعت التوجه نحو طرق العمل و الإنتاج القائم على استعمال مواد خام محلية.

ب. المستوى الإقليمي:

(1) إستراتيجية مشروع الجسور الدولية: يرى صانع القرار التركي أن المواصلات هي البنية التحتية لنجاح حركات التجارة و التكامل في المنطقة ، يهدف هذا المشروع إلى إيجاد تحالفات إستراتيجية بين أكثر من ألف شركة أوروبية مع نظرائها من تركيا - مصر-تونس، بهدف تفعيل التعاون الثلاثي، التركي - الأوروبي - العربي ، يغطي هذا المشروع قطاعات عديدة بدءا من المواد الخام - قطاع الملابس - الطاقات المتجددة، صيد الأسماك، قطاع النقل، التخزين، الشراكة التجارية (ملكاوي، 2013)

(2) إستراتيجية بناء أقاليم اقتصادية آمنة: عن طريق الشراكة الإستراتيجية مثال :

تعتبر روسيا سوق للبضائع التركية ، في الوقت الذي تعتمد فيه تركيا على الغاز الطبيعي الروسي إضافة إلى اتفاقيات في مجال :التجارة -السياحة (Sarah، 2011)-الطاقة و هو ما يسمى بالكتل الاقتصادية الواحدة المشتركة .

ج. المستوى العالمي:

(1) اتفاقيات التجارة الحرة: وقعت تركيا اتفاق الوحدة الجمركية عام 1996 مع الاتحاد الأوروبي و اعتبرت تركيا منذ ذلك التاريخ دولة مرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي بعد مفاوضات 1999 ، حيث اعتبر الباحث الألماني المتخصص في شؤون الشرق الأوسط هاينتس كرامر أن قرار الاتحاد الأوروبي إعلان يوم 03 أكتوبر 2005 موعدا لبدء محادثات عضوية تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هو القرار الأكثر جدلية و الأكثر أهمية في تاريخه (عقيل، 2009)

يعتبر الشرق الأوسط هو الحديقة الخلفية لتركيا لذلك عملت تركيا على إنشاء مناطق تجارة حرة مع البلدان العربية : المغرب، تونس، مصر، سوريا، فلسطين، الأردن، دول مجلس التعاون الخليجي، لبنان، ليبيا، حيث صرح اردوغان: هدفنا أن نصل مع الدول العربية لاتفاقيات إستراتيجية تساهم في التعاون الإقليمي و التكامل الاقتصادي" (ملكاوي، 2013)

إستراتيجية تفعيل الدبلوماسية السلمية ذات الأغراض الاقتصادية: لتحقيق مبدأ صفر مشاكل مع الجيران اعتمدت تركيا على الدبلوماسية المتناغمة من اجل إرساء امن إقليمي في محيطها سينعكس على امن البلاد حيث يحتل البعد الاقتصادي موقعا أساسيا في علاقات تركيا مع دول الجوار خصوصا الشرق

الأوسط ، و يقترح المختصون فكرة أن إنشاء منطقة تجارة حرة أسقط عنصر استعمال القوة العسكرية حيث عملت تركيا على توفير شروط التنمية الاقتصادية السريعة و خلقت مناطق آمنة و مستقرة تحيط بتركيا و هو ما سمح لها بالتحكم و التأثير في عديد القضايا الإقليمية و الدولية بأدوات اقتصادية (القوة الناعمة). من وجهة نظر الباحثة في هذا الخصوص الملاحظ أن عنصر القوة العسكرية كأداة في توجيه السلوك الخارجي التركي يعمل بالموازاة مع القوة الاقتصادية الناعمة ، بدليل تكثيف تركيا لتواجدها العسكري في أزمة عين العرب -كوباني- و المناطق التي يتواجد فيها حزب العمل الكردستاني ، كما عمقت تدخلها العسكري في الأزمة السورية .

2- مؤشرات تحقيق تركيا للأمن الاقتصادي:

هناك عدة دلالات و مؤشرات اقتصادية بلغة الأرقام تثبت أن تركيا حققت و وصلت إلى نتائج ايجابية بفضل ما طبقته من استراتيجيات في مجال الأمن الاقتصادي و من بين هذه المؤشرات نذكر:

● التصدير: اتساع الأسواق المستهلكة للصادرات التركية : تقوم تركيا بتصدير منتجاتها إلى 130 دولة من أصل 192 دولة عضوة في الأمم المتحدة (جان، 2012)

● الزراعة: تحقيق الاكتفاء الذاتي في الزراعة و في نفس الوقت تصدير الفائض إلى الخارج

- أصبحت مصدرا ذا ثقة للسلع الاستهلاكية ذات الجودة العالية

- تعتبر أكبر منتج للمواد الغذائية في العالم

- القطاع الزراعي يمثل 11.9٪ من الناتج المحلي .

● الصناعة:

- التنوع في الإنتاج الصناعي قطاع النسيج -السيارات- الالكترونيات - الصناعات الكهربائية.

- القطاعات الصناعية تمثل 23.7٪ من النتائج المحلي.

- أكبر منتج في أوروبا لأجهزة التلفزيون و المركبات التجارية الخفيفة.

● النمو الاقتصادي: المرتبة 17 كقوة اقتصادية عالمية.

حقق الاقتصاد التركي نموا بنسبة 9,2٪ (2010) ووصل إلى 9,9٪ 2011 و هو ما جعله يبرز كأسرع

الاقتصاديات نموا في أوروبا و في العالم ككل . بعد أن كان 6,8٪ من 2002-2007. (ملاكوي، 2013)

الناتج المحلي من 400 مليار دولار إلى 800 مليار دولار في غضون عشر سنوات.

● الدخل الفردي: ارتفاع معدلات الدخل الفردي من 3500 دولار إلى 11500 دولار سنويا (الجردي،

(2015)

إصلاح القطاع الصحي و التعليم: التعليم هو الأول في الميزانية (بلغ الانفاق 74٪) (جان، 2012)

السياحة: 24 مليون زائر لتركيا ساهموا ب 18 مليار دولار 2005. الوجهة السياحية السادسة الأكثر

شعبية .

- التضخم : تراجع 55٪ (2002) إلى 10٪ 2011.
- حجم التبادلات مع روسيا : روسيا الشريك التجاري الثاني لتركيا قبل الأزمة الأخيرة إذ بلغت المرتبة 2 عام 2014 بعد الاتحاد الأوروبي مع تبادل تجاري سجل أكثر من 7,8٪ من إجمالي التجارة الدولية لتركيا بـ 22,7 مليار دولار(حافظ، 2006)

- مع الشرق الأوسط: ارتفاع حجم التبادل من 5 مليار دولار عام 2002 إلى أكثر من 43 مليار دولار عام 2011، الصادرات كانت سنة 2001 7٪ أصبحت 21٪ عام 2011 (حافظ، 2006)

3- جوانب النجاح والقصور في تجربة الأمن الاقتصادي التركي:

الدولة عندما تتحقق لها مكاسب اقتصادية فإنها تسعى إلى تعزيز مصالحها على جميع الأصعدة الأمنية –السياسية–العسكرية- المجتمعية حيث تمكنت تركيا بفضل العامل الاقتصادي على استتباب الأمن الداخلي، كما أصبحت تستعمل الأداة الدبلوماسية الاقتصادية كوسيلة تأثير في عديد القضايا غير الاقتصادية كمحصلات أو مكاسب تركيا في تجربتها فقد نجحت تركيا في:

- رقم قياسي في الصادرات الدفاعية وصناعة السفن الحربية (المرتبة الخامسة عالمياً) بلغ عدد الترسانات 37 سنة 2002، اليوم 92 ترسانة. (زاهد، 2013)

- الاستثمارات الضخمة في السكك الحديدية والجسور.
- دعم كبير للأبحاث والتطور.
- أصبحت تركيا ثالث دولة في العالم تنتج طائرات بدون طيار. (زاهد، 2013)
- منشآت ضخمة لإعادة تدوير المخلفات.
- تم توسيع حجم الأراضي الزراعية المسقية (فتح 250 ألف هكتار).
- أول ثلاث دول في العالم في مجال التشجير.
- اكتفاء ذاتي في مجال النسلح – تحديث الأسلحة-
- أصبحت تركيا مركز توزيع الطاقة العالمية بفضل زيادة قدراتها في استخراج الفحم الحجري :

كانت 15 ألف نفق سنة 2002 أصبحت 220 ألف نفق في 2010

- غاز لأوروبا ضمن مشروع شاه دنيز أنبوب الغاز الطبيعي الذي يربط أذربيجان بتركيا يلي طلبات بعض الدول الأوروبية أيضا (زاهد، 2013)

- النهضة في قطاع النقل و المواصلات.

أما عن جوانب القصور نجد أن الأمن الاقتصادي التركي ترهقه جملة من التحديات خصوصا تواجهه في بيئة غير آمنة، تقسمها الباحثة حسب المستويات التالية:

المستوى الداخلي: يرى المنتقدون لتركيا أن الفساد الذي يطال أجهزة الحكم يحجب عنها الأفق لتفعيل نظم أمنها الاقتصادي، إلى جانب التعصب الحزبي- و وجود الكيان الموازي: أي " جماعة فتح الله كولن، و التي يهتمها بعض المحللين بأنها تقف وراء عمليات الكشف عن ملفات الفساد التي تورط فيه أردوغان و بعض أفراد عائلته، فضلا عن بعض الوزراء الأتراك و أبناءهم، و قد كان الغرض من ذلك إفشال تحقيقات أعمال الفساد التي بدأت في 17 ديسمبر 2013 (خليل، 2015)

التحدي الأمني: أدى الانقلاب العسكري الفاشل في جويلية 2016 إلى تراجع مدا خيل السياحة و إرهاب الاقتصاد التركي ، خصوصا بعد انخراط الجيش التركي في حرب برية (درع الفرات) (الصاوي، 2016) في سوريا ، إضافة إلى جماعات المعارضة النشطة داخل أجنحة النظام السياسي التركي و نشاط حزب العمال الكردستاني .

إقليميا : كما تراجعت العلاقات التجارية مع دول الجوار كالعراق - سوريا - بسبب الحروب و تغير أطراف المعادلة الأمنية الإقليمية، حيث انخفضت الصادرات التركية إلى هذه الدول.

دوليا : كما أن التجاذبات الدولية و تأثير الأداء الاستراتيجي للقوى الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا يعتبر مثير للسلوك التركي لتعميق الأمن الاقتصادي المستدام.

فكرة الأمن الطاقوي في منطقة القفقاس و البحر الأسود: الصراع الدولي في هذا الإقليم يمثل حجرة عثرة أمام تركيا لتحقيق أمنها الطاقوي و نفسر ذلك بالصراع الدولي من أجل التحكم في الجغرافيا السياسية و الإقليمية للمنطقة ، حتى أن فكرة تحقيق التكامل الإقتصادي و السياسي التركي مع هذه الدائرة الإقليمية يبدو شبه مستحيل حسب الباحث التركي سليمان سونسوي Süleyman Şensoy بسبب عامل تاريخي -جغرافي-سوسيولوجي يجعل من المنطقة في تجاذبات من طرف عدة قوى دولية : روسيا -الاتحاد الأوروبي -الولايات المتحدة الأمريكية-الصين (Şensoy، 2017). هذا الإستقطاب و التصلب في جذب الحبل ، كلُّ يريد الظفر بالمنطقة يعيق تركيا من تحقيق أمنها الاقتصادي.

الخاتمة :

يعتبر الاقتصاد هو الأساس الذي بنت عليه تركيا أمنها و نهضتها لذلك حاولت الدراسة الإجابة على إشكالية مدى نجاح تركيا في بلوغ الأمن الاقتصادي ، وفق النتائج المتوصل إليها التالية:

- تبني تركيا إستراتيجية الإحلال والإبدال في القطاعات الاقتصادية التي تمتلك فيها أفضلية نسبية مرتبطة بخصوصياتها مقارنة بفضاءها الاقتصادي و الإستراتيجي، مثلا يعتمد اقتصاد تركيا على القطاع الخدماتي (للبنوك والشركات...)-السياحة-الصناعات المختلفة-الزراعة-التجارة.

- البيانات الإحصائية الاقتصادية تعكس مستويات مرتفعة توصلت تركيا إلى تحقيقها كالنمو الاقتصادي الدخل الفردي - الصادرات - وكلها مؤشرات ايجابية تعكس مستوى الأمن الاقتصادي المحقق.

- الملاحظ أن هناك خصوصية في التجربة التركية من حيث التناغم بين ثلاث أقطاب أو فواعل يعملون بالتوازي من حيث دور الفرد الذي واكب التطور والتنمية ودعمه فالقضية قضية فكر و ذهنيات ليُترجم إلى قنوات تحولت فيما بعد إلى سلوك ونمط تفكير لتصبح تقاليد لدى الشعب التركي ومكتسبات لا يمكن العدول عنها فالمجتمع ملتف حول المشاريع والمخططات الاقتصادية بإيجابية عالية. دور النخبة سواء النخبة السياسية: أي شخصية القائد السياسي حيث أن الرئيس اردوغان مؤثر بخطاباته على الجماهير و هو ما جعل الفرد يهب لخدمة مشروع الدولة. أو النخبة المتعلمة أو المثقفة، التي تم استقطابها لتُنظر للفكر النهضوي. دور المستثمر أو القطاع الخاص كفاعول مشاركة في معادلة الإنتاج و توسيع مجالات التعاون و الشراكة بين القطاعات الاقتصادية و الجامعات (التكنوبارك-أو مراكز الأبحاث).

- تركيا انطلقت في تجربتها من مرجعيات فكرية و فلسفية تحمل مشروعا وفق رؤية إستشرافية المتكاملة كما انه توجد رغبة حقيقية وصداقة لإنجاح المشروع .

- نجحت تركيا بناءً على قاعدة: (بتحرك رؤوس الأموال بحرية تتحرك المنتجات بحرية وكذلك تتحرك الطاقة والمقصود هنا الطاقة بمعنيين الأول طاقة العمل للفرد التركي وثانيا الطاقة شريان الاقتصاد).

- نجحت تركيا في الانتقال إلى الحداثة مع الحفاظ على الهوية الإسلامية .
التوازنات الاقتصادية تتناسب مع ظروف كل دولة على حدة فنجاح تركيا في تحقيق أمنها الاقتصادي مرتبط بظروفها و خصوصيتها و تركيبها الاقتصادية الجديدة وموقعها الجيو-استراتيجي الذي جعلها تمتلك عدة بدائل وتضع عدة استراتيجيات لتحقيق أمنها الاقتصادي حيث يفترض الخبراء الإستراتيجيون أن موقع تركيا سمح لها بالتغلغل في الأقاليم المجاورة لتأدية دور إقليمي رائد: لقرتها من أهم مصادر الطاقة في العالم حوض قزوين، مما يتيح لها مورداً ستوظفه في ضمان أمنها الطاقوي.

كما أن السياسة الاقتصادية التي تبناها حزب العدالة والتنمية من أجل أمنه الاقتصادي لم تكن مفروضة من أطراف خارجية غير تركية بل كانت من قنوات الشعب والحكومة و كآفاق مستقبلية فالمشروع الاوردوغاني يتواصل حتى 2023 حيث يسعى للوصول إلى الأرقام التالية:

مستوى دخل الفرد 25000 دولار سنويا، حجم الصادرات 500 مليار دولار وان تكون تركيا من العشر

دول الأولى في العالم اقتصاديا.

خلاصة القول أن ما ميز التجربة التركية في استراتيجياتها فيما يتعلق الأمن الاقتصادي هي أنها تجربة شعب قبل أن تكون تجربة قيادة، القيادة أتت من صفوف الشعب وتعرف جيداً ما يحتاجه من القيادة، كما أن القيادة شجعت الحكم المدني التركي ممثلاً بالبلديات و مؤسسات الحكم المدني والمنظمات الاقتصادية و المجتمعية.

* قائمة المراجع :

محمد عبد القادر خليل، (2015) " تحديات متصاعدة: تركيا أوردوغان من فرصة إلى عبء "، آخر تحديث 2015/04/02 : <http://www.acrseg.org/36638>

Amartya, S. (2000, July 28). Whay human secutity ? Research paper. International Symposium on Human Security".

cicir. (2013, octobre). CICR. Retrieved from Sécurité économique.

Gorinne Gendron, J. P. (2000, sept). Le développement durable . Economies et sociétés, Série F, n°37 développement , pp. 111- 124.

John Baylis, S. S. (2005). the globalisation of world politics. New York: oxford.

Sarah, G. (2011). La politique de sécurité et de défense de la Turquie. Bruxelles : Centre d'études de sécurité et de défense, institution royal.

Şenso, S. (2017). Karadeniz ve Kafkaslar: Ekonomi, Enerji ve Güvenlik .

ابراهيم ،أ (2016). ماي (30)أسطورة الاقتصاد التركي، "هل هناك حقاً معجزة اقتصادية؟" Retrieved from "ماي". 30, 2016, <http://www.sasapost.com/turkish>

الانمائي ب. ا. (1994). الأبعاد الجديدة لأمن الإنسانى. نيويورك :الأمم المتحدة.

الجردي ع، (2015). ماي (29)اقتصاد تركيا لماذا وإلى أين؟.

الزازية (س) د.س.ن. (الثورة البترولية والأمن الاقتصادي العربي .المستقبل العربي , pp. 53-62.

الزين ب، (2008). فيفري (27)حجم استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في تركيا .الانباء .

أوغلو, د. (2011). موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية. مركز الجريدة للدراسات
p. 145.

بهنان, ح. ع. (د.س.ن). (موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا. مركز
الدراسات الإقليمية، العراق .

جان ب, (2012, 01 23). الجزيرة، "بلا حدود, Retrieved 05 20, 2014, from
التجربة الاقتصادية التركية.

حافظ ز, (2006). مارس. (العلاقات العربية التركية. المستقبل العربي، مركز دراسات
الوحدة العربية. p. 91 ,

خليل م, ع. (2015). تحديات متصاعدة: تركيا أوردوغان من فرصة إلى عبء .
Retrieved from <http://www.acrseg.org>

زاهد ج م. (2013). التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة و التنمية تركيا
إلى التقدم؟. المملكة السعودية :مركز نماء للبحوث والدراسات.

عقيل س م. (2009). سوريا وتركيا الواقع الراهن واضاءات المستقبل. لبنان :مركز
دراسات الوحدة العربية،.

ملكاوي ع ف. (2013). الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية. (25). الخرطوم :
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية p 24

مورافيسك, أ. (2005). الفدرالية والسلام، منظور لبرالي بنيوي. باتنة: مجلة علم السياسة
والعلاقات الدولية.

يامامورا ت, زقاع ع. (2005). مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية. باتنة: جامعة
باتنة.